ماليزيا

فليتوقف تجريم
الهجرة غير الشرعية

منظمة العفو
الدولية

ماليزيا

فليتوقف تجريم
الهجرة غير الشرعية

منظمة العفو
الدولية

ماليزيا
فليتوقف تجريم الهجرة غير الشرعية

يعتمد الاقتصاد الماليزي بدرجة كبيرة على العمال المهاجرين، الذين يشكلون ما يصل إلى ثلث قوة العمل. وعوضاً عن حماية العمال المهاجرين، تفرض السلطات الماليزية بصورة روتينية عقوبات جنائية قاسية ومفرطة على مرتكبي جرائم الهجرة. وتشمل هذه العمل بعد انتهاء مدة تصريح الإقامة، حتى عندما ينجم الانتهاك عن تقاعس صاحب العمل عن استكمال الإجراءات التوثيقية اللازمة.

حيث يعاقب من يدخلون ماليزيا ويبقون فيها دون تصريح بغرامة تصل إلى 10,000 رينغيت (حوالي 2,915 دولار أمريكي)، وبالسجن مدة تصل إلى خمس سنوات، و«بالجلد [بعصي الخيزران] بما لا يزيد على ستين جلدة». وتنطبق العقوبات نفسها على من يدخلون إلى ماليزيا أو يبقون فيها بصورة غير شرعية بعد ترحيلهم. حيث يعاقب من يبقى في البلاد بعد انتهاء مدة تأشيرة دخوله بغرامة وبالسجن.

وقد خلصت «مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي» إلى أن «تجريم الهجرة غير الشرعية يتجاوز مصالح الدولة في حماية أراضيها وتنظيم موجات الهجرة غير الشرعية» و«يؤدي إلى عمليات اعتقال غير ضرورية».

بادر إلى التحرك الآن!

يرجى التوقيع على البطاقة البريدية وإرسالها إلى رئيس وزراء ماليزيا.

منظمة العفو الدولية

الصورة: غالباً ما يكون مركز «كليا» للهجرة مكتظاً بالمعتقلين إلى حد أنهم لا يستطيعون مد أطرافهم. لينامو، يوليو/تموز 2009.
© Amnesty International

رقم الوثيقة:
Index: ASA 28/005/2010

منظمة العفو الدولية

سعادة رئيس الوزراء،

تحية واحتراماً وبعد،

يحزنني كثيراً أن أسمع بما يفرض من عقوبات جنائية قاسية ومفرطة على من ينتهكون قوانين الهجرة. فكما فهمت، يعتقل العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين ممن لا يتمتعون بوضع قانوني بصورة آلية ويخضعون لعقوبات قاسية، بما فيها الجلد.

وأحثكم، مع كل الاحترام، على إلغاء القسم 6(3) من قانون الهجرة 63/1959 لضمان التعامل مع الدخول غير الشرعي إلى البلاد باعتباره مخالفة إدارية وليس قضية جنائية.

كما أحثكم على وضع حد لاعتقال المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين بصورة آلية، وضمان تمكين كل شخص من الاستفادة من تدابير بديلة فعالة للاعتقال ذي الصلة بالهجرة، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي عدم استخدام الاحتجاز إلا كملاذ أخير.

وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام،

الاسم:

البلد:

مكتب رئيس الوزراء ووزير الأمن الداخلي
Office of the Prime Minister and Minister for Internal Security
Y.A.B. Dato' Sri Mohd. Najib Bin Tun Haji Abdul Razak
Prime Minister of Malaysia
Main Block, Perdana Putra Building
Federal Government Administrative Centre
62502 Putrajaya
Malaysia

رقم الوثيقة: Index: ASA 28/005/2010

الصورة: اكتظاظ شديد في مركز «لينغينغ» للهجرة، ماليزيا، يوليو/تموز 2009. © Amnesty International

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X ODW, United Kingdom. www.amnesty.org